الملخص العربي

تقع محافظة القليوبية جنوب شرق الدلتا شرق فرع دمياط، وتمتد فلكيًا بين دائرتي عرض 20″ 30′6°، 26″ 36′ 30° شمالاً، وخطى طول0″ 3′ 31°، 20″ 35′ 31° شرقًا، يحدها شمالاً محافظتا الدقهلية والغربية، وجنوبًا محافظتا القاهرة والجيزة، وشرقًا محافظة الشرقية، وغربًا محافظة المنوفية، وتبلغ مساحتها 1001.09 كم^2 تقريبًا، تهدف الدراسة إلى رصد التغير فى أنماط استخدام الأرض وتشمل: الزراعى والسكنى والصناعى والتجارى والخدمى خلال الفترة من 1986 إلى 2012، كما تم عمل توقعات مستقبليه خلال عامى 2027 و 2050، ولقد اتضح من خلال الدراسة وجود بعض المشكلات الناجمه عن سوء استخدام الأرض.

وعلى الرغم من أن محافظة القليوبية تعد من المحافظات الزراعية وأن الاستخدام الزراعي بها احتل المرتبة الأولي بين الاستخدامات الأخرى، إلا أن مساحته شهدت انخفاضًا واضحًا خلال فترة الدراسة، إذ انخفضت من 786.61 كم^2 عام 1968 إلى 688.19 كم^2 عام 2012، ومن المتوقع أن يصل التناقص عام 2027 إلى 645.37 كم^2 وعام 2050 إلى 589.33 كم^2، ويرجع السبب الرئيسى فى التناقص إلى التعديات العمرانية المستمرة على الأراضي الزراعية.

حدث تغير فى مساحة الاستخدام السكنى ولكن بالزيادة، حيث ارتفعت مساحته من 69.18 كم^2 عام 1986 إلى 131.38 كم^2 عام 2012 إلى، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة حتى تصل إلى 184.75 كم^2 عام 2027، و 341.56 كم^2 عام 2050 إلى، ويرجع السبب الرئيسى في ذلك إلى الزيادة المستمرة فى أعداد السكان، التى تتطلب توفير مساحات للسكن حتى ولو كانت على حساب الاستخدامات الأخرى، ومنها الاستخدام الزراعى.

بلغت مساحة الاستخدام الصناعى والتجارى عام 1986 نحو 26.69 كم^2، وزادت عام 2012 إلى 52.22 كم^2، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة عام 2027 إلى 71.58 كم^2، وأيضاً إلى 126.18 كم^2 عام 2050، وبالمثل الحال فى الاستخدام الخدمى الذى سجل عام 1986 نحو 9.42 كم^2، وفى عام 2012 نحو 22.29 كم^2، ومن المتوقع أن تزيد المساحة عام 2027 إلى 34.66 كم^2 وفى عام 2050 نحو 77.23 كم^2، ويعد الاستخدام الخدمى تابع لباقى الاستخدامات، حيث تتوقف زيادته على زيادة باقى الاستخدامات والعكس صحيح.

ترتب على سوء استخدام الأرض العديد من المشكلات المتعلقة بكل استخدام، فنجد فى الاستخدام الزراعى مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية، حيث فقدت المحافظة خلال فترة الدراسة نحو 98.42 كم^2، وسجلت أعلى معدلات الزحف العمرانى في مركز بنها بنحو 21%، وأقلها فى شبرا الخيمة بنحو 5%، وأدى هذا التوسع إلى فقدان أجود أنواع التربة، وخاصة الدرجة الأولى والثانية ، والتى تناقصت مساحتها خلال الفترة من 1986 إلى عام 2012 بمقدار 60.07 كم2، أو ما يعادل 61 % من إجمالي الأراضي المفقودة.

وتتجلى أبرز مشكلات الاستخدام العمرانى فى ظاهرة نمو العشوائيات بشكل غير رسمى، حيث يوجد فى المحافظة نحو 67 منطقة عشوائية، على مساحة 24.2754 كم^2، يرتكز أغلبها فى شبرا الخيمة والخصوص، وأقلها فى مدن قها وطوخ وكفر شكر، كما يعاني الاستخدام العمراني من التداخل مع العديد من الاستخدامات الأخرى، بما يترتب على ذلك من مشكلات إضافية.

يعتبر تلوث الهواء أكثر مشكلات الاستخدام الصناعى، وخاصة الناتج عن صناعات الأسمدة الكيماوية وصناعة الأثاث، ولقد سجلت شبرا الخيمة أعلى معدلات تلوث الهواء لكونها قلعة الصناعة فى المحافظة، إضافة إلى وجود تلوث للهواء ناتج عن بعض الورش الحرفية مثل صناعة الفحم النباتى، وما ينتج عنها من الدخان الأسود وغاز أول وثانى أكسيد الكربون، وثانى اكسيد النيتروجين، فيتسبب فى وجود أمراض للسكان المحيطين بالمكمورة ويلوث الهواء والتربة.

وفيما يخص الاستخدام التجارى فتعد أبرز مشكلاته انتشار الباعة الجائلين، وانتشار الأسواق العشوائية. وفيما يخص الاستخدام الخدمى فتوجد مشكلات متعلقة بالمقابر ومحطات الوقود، فقد أدي الزحف العمراني المتواصل إلى دمج بعضها داخل المناطق السكنية، كذلك توجد الخدمات التعليمية والصحية والدينية بشكل عشوائى، كما تتعدى المبانى والباعة الجائلين على الطرق، ويجب الحد من هذه المشكلات لضمان حسن الاستفادة من استغلال الأرض والحفاظ على استمرارية البيئة.